

**تابع: مسائل في الإمامة:**

**\* المسألة الأولى: ما حكم صلاة من صلى خلف المحدث وخلف المتنجس؟**

لا يخلو المصلي خلف المحدث وخلف اللابس ثياباً متنجسة أن يعلم بحدثها أو بنجاستها أو بنجاسته بعد انتهاء الصلاة أو في أثناءها.

**❖ القسم الأول: إن علم الإمام بحدثه بعد انتهاء الصلاة:**

**ذهب جماهير الفقهاء من الأئمة الأربعة وغيرهم:** إلى أن صلاة المأموم صحيحة وأما صلاة الإمام فإنها تُعاد.

**الدليل 1:** قوله ﷺ كما في البخاري من حديث أبي هريرة **﴿يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم وإن أخطؤوا فلكم وعليهم﴾**

**الدليل 2:** روى ابن المنذر في الأوسط بسند صحيح عن عمر -رضي الله عنه- **﴿أنه صلى بأصحابه الفجر فلما خرج إلى الجُرف وجد في ثيابه بللاً من**

**احتلام فاغتسل وأعاد الصلاة ولم يأمر أصحابه بذلك﴾** وقد أخرجه أيضاً البيهقي وأشار إلى أن عثمان حصل له ذلك.

فهذان خليفتان من خلفاء المسلمين أمرنا رسولنا ﷺ بالاعتداء بهما فقال: **﴿عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي﴾**

**❖ القسم الثاني: إذا علم الإمام أو المأموم أو طرف آخر بحدث الإمام في أثناء الصلاة**

**1. مذهب جمهور الفقهاء: مذهب الحنيفة والمالكية والحنابلة في المشهور عندهم:** لا تصح صلاة من خلفه ولا تصح صلاة الإمام.

**قالوا:** فإذا علم الإمام بحدثه في الصلاة فإنه يجب عليه أن يقطعها ويجب على المأموم أيضاً أن يقطعها ولا يصح الاستخلاف .

**قالوا:** لأنه عُلم بطلان صلاة الإمام والمأموم فرع عن إمامه فمتى بطلت صلاة الإمام بطلت صلاة المأموم وإنما منعنا من ذلك بعد انتهاء الصلاة لوجود الأثر

**2. مذهب الشافعي ورواية عن الإمام أحمد اختارها ابن تيمية:** إن علم الإمام بحدثه في أثناء الصلاة بطلت صلاته إجماعاً أما المأموم فصلاته صحيحة

**الدليل على بطلان صلاة الإمام:** قوله ﷺ كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة: **﴿لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ﴾**

**قالوا:** أما المأموم فإن صلاته صحيحة وذلك لأن المأموم صلاته مع إمامه ليست صلاة الفرع مع الأصل؛ وإنما جُعِلت هذه الإمامة من باب استكمال

الجماعة وإلا فإن الإمام لا علاقة له بالمأموم في حال العذر فإن الإمام شيء والمأموم شيء، وأما مع عدم العذر فإن المأموم تبع لإمامه.

وهذا ذكره ابن تيمية ورجحه ونسبه لمالك وأحمد وإن كان معروف عن مالك في كتبه أنه يأخذ بقول أبي حنيفة وأن من صحت صلاة الإمام صحت

صلاة المأموم وإذا بطلت صلاة الإمام فقد بطلت صلاة المأموم كما هو مذهب الجمهور. وذكره ابن هبيرة في كتاب "الإفصاح".

**الراجح هو القول الثاني وهو:** أن الإمام إذا علم حدث نفسه في أثناء الصلاة بطلت صلاته إجماعاً أما المأموم فالصحيح أن صلاته صحيحة لأنه لم

يحدث منه بطلان.

**وبالتالي:** فيجوز للمأموم أو أحدهم أن يستخلف إمامه في هذا ولا أثر لذلك في اللنية لأن **الراجح** أن نية الإمامة لا يشترط فيها أن تكون في ابتداء

الصلاة خلافاً لجمهور الفقهاء وقد رجحنا أنه يجوز نية الإمامة في أثناء الصلاة وهذا مذهب الشافعي واختيار ابن تيمية

ولا أثر لأن يعلم الإمام بحدثه أو يعلم بعض المأمومين فإن علم بعض المأمومين ولم يخبر الآخرين فإن **الراجح** أن الذي لم يعلم أن صلاته صحيحة

خلافاً للجمهور.

**❖ القسم الثالث: صلاة المتنجس.**

**الإمام المتنجس:** هو إمام صلى بثياب نجسة لكنه طاهر من حيث رفع الحدث

**ذهب عامة الفقهاء:** أنه إذا علم الإمام أو المأموم بأن الإمام ثيابه متنجسة بعد انتهاء الصلاة ، فصلاة المأموم صحيحة وأما الإمام؛ فقد وقع خلاف على

خلاف في الشرطية.

**الراجح:** أن صلاة الإمام صحيحة وذلك لأن هذا من باب اجتناب المحظور وليس من باب فعل المأمور فأما فعل المأمور فلا يُعذر صاحبه بجهل ولا

نسيان إلا في حال رفع الإثم.

✚ يجب على مَنْ لم يفعل المأمور أن يعيد.

✚ أما اجتناب المحذور: الراجع - والله أعلم - هو:

مذهب أحمد في رواية وقول عند الشافعية واختيار ابن تيمية وابن القيم: أن اجتناب المحذور إذا فعله الإمام سواء في أثناء الصلاة أو في انتهاء الصلاة؛

أن صلاته صحيحة لأنه لا علاقة له برفع الحدث

الدليل: استدلوا على ذلك بما رواه أهل السنن من حديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ ﴿صلى بأصحابه فخلع نعليه فخلع الصحابة نعالهم فلما سلم قال: ما شأنكم خلعت نعالكم؟ قالوا: رأيناك خلعت فخلعنا فقال: إن جبريل أتاني فأخبرني أن بهما أذى فإذا أتى أحدكم المسجد فليُنظر في نعليه فإن وجد بهما أذى فليدلكهما بالتراب فإن التراب لهما طهور﴾

اختلف أهل العلم في رفع هذا الحديث ووصله والصواب - إن شاء الله - أن الحديث مرفوع وأن الوصل صحيح كما رجح ذلك أبو حاتم الإمام الثقة المشهور في علم الرجال.

فإن النبي ﷺ حينما أخبره جبريل أن في نعليه أذى وهذا تنجس فلم يبطل ﷺ صلاته؛ بل أزال هذا المتنجس.

وجه الدلالة: أنه ﷺ لما أكمل صلاته بعد علمه بحدثه في أثناء الصلاة ولم يطلها؛ دل ذلك على أن اجتناب المحذور شيء وفعل المأمور شيء آخر.

الراجع - والله أعلم - أن الإمام إذا علم بنجاسة ثيابه بعد انتهاء الصلاة: أن صلاة الإمام والمأموم صحيحة.

✚ أما إذا علم في أثناء الصلاة؛ فيجب على الإمام أن ينزعها إذا كان ذلك يمكنه فإن لم يمكن قطع صلاته وأما المأموم فإن صلاته صحيحة.

✚ فإن صلى مع علمه بنجاسته فإن الصلاة بالثوب المتنجس هو من باب الواجب وليس من باب الشرط وليس من باب الاستحباب والواجب إذا فعله الإنسان متعمداً من غير عذر فإنه يجب عليه أن يعيد الصلاة لأنه ترك الواجب مع علمه بذلك.

✚ المسألة الثانية: ما حكم إمامة مَنْ يلحن في صلاته ؟

✚ هل كل لحن جلي يحيل المعنى

اللحن الجلي: المقصود به الواضح ومنه ما يحيل المعنى ومنه ما لا يحيل المعنى

﴿عَبْرُ الْمُغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: 7] بعضهم يقول: (الظالين) لحن لكنه ليس جلياً

(أنعمت) وتقول: (أنعمت) فهذا لحن جلي يحيل المعنى.

(إياك نعبد) وتقول: (إياك نعبد) فهذا لحن جلي لا يحيل المعنى.

✚ مَنْ يلحن في صلاته لا يخلو من حالين:

❖ القسم الأول: لحن يحيل المعنى.

اللحن الذي يحيل المعنى لا يخلو من حالين:

الأول: لحن يحيل المعنى في الفاتحة.

(1) إذا أحال المعنى و كان متعمداً ذلك

مَنْ لحن في الفاتحة لحنًا يحيل المعنى وهو يعلم بلحنه لا تصح صلاته إجماعاً ولا تصح إمامته لأنه ترك ركناً من أركان الصلاة.

(2) إذا أحال المعنى وكان أمياً

إذا كان قد لحن لحنًا يحيل المعنى في الفاتحة ولكن لا يستطيع أكثر من هذا، ليس عن جهل ولكنه لا يستطيع وهذا ما يسمى عند الفقهاء بالأمي فالأمي هو الذي يلحن في قراءة الفاتحة فيستبدل بعض الحروف أو يستبدل بعض الحركات فيحيل بذلك المعنى.

مثل أن يقول: «صراط الذين أنعمت عليهم» فهذا قد أحال المعنى بلا شك .

1. الجهاهير من الأئمة الأربعة: إذا أحوال المعنى وكان غير قادر أو جاهل فلا تصح صلاته ممن يحسن ذلك وتصح صلاته بمثله أو بمن دونه وهذا يسمى الأمي

قالوا: صلاة الأمي وهو الذي يلحن لحناً يحيل المعنى في الفاتحة تصح إمامته بمثله أو بمن دونه أما من كان يُحسن قراءة الفاتحة فلا يصح أن يكون مؤتمماً بإمام يلحن في الفاتحة.

2. قول عطاء وقتادة والمزني وأبي ثور وهو قول أبي إسحاق الإسفرائيني من الشافعية وهو اختيار ابن السعدي: أن كل من صحت صلاته في نفسه صحت إمامته ولعل هذا القول فيه قوة

نقول: لو أن إنساناً صلى مع شخص يقول: «سراط الذين أنعمت عليهم» فهذا أحوال المعنى وأخطأ في ذلك. فما دام أن صلاته صحيحة. الراجع أن كل من صحت صلاته في نفسه صحت إمامته .

الدليل: قوله ﷺ: ﴿يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم وإن أخطئوا فلكم وعليهم﴾ .

دليل الجمهور: قالوا بما جاء في رواية الجماعة من حديث عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال: ﴿لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب﴾ قالوا: فإذا أحوال المعنى في آية أو حرف من الفاتحة فلم يكن قرأ الفاتحة فيكون ترك ركناً من أركانها فيكون قد أخلّ بركن وقد تابعه شخص على ترك هذا الركن.

الرجح - والله أعلم - أن الركن القولي يختلف عن الركن الفعلي فالركن الفعلي: لا يمكن معه الخلل أو الخطأ أو عدم المتابعة.

أما الركن القولي: فإنه يُخفف في ذلك

ولعل هذا القول أظهر وهو اختيار ابن السعدي - رحمه الله - وفي هذا سعة لأنه لم يأت دليل صريح يثبت على عدم المنع أو على المنع مطلقاً.

لكن مع ذلك نقول: الأفضل للمأموم أن يصلي مع إمام حسن الهدى في السنة وفي قوله وفعله لأجل ألا تنقص صلاته فإن النبي ﷺ قال: ﴿فإن تسوية الصف من تمام الصلاة﴾ وفي رواية ﴿من إقامة الصلاة﴾ فإذا كانت تسوية الصف من إتمام الصلاة فإن قراءة الفاتحة من إتمامها ولا شك فهو من إتمامه الواجب

الراجع - والله أعلم - صحة الصلاة مع ذلك: فإنه إذا علم المأموم أن إمامه بهذه الطريقة ويجد إماماً غيره فلا ينبغي له أن يصلي خلفه لأجل ألا تنقص صلاته في هذا .

الثاني: لحن يحيل المعنى في غير الفاتحة.

1) إذا أحوال المعنى وكان متعمداً

مذهب الشافعية والحنابلة وقول عند الإحناف المتأخرين واختيار ابن تيمية: لا تصح صلاته

هذا الذي يظهر - والله أعلم -

قالوا: لأنه متلاعب أحوال المعنى وهو متعمد فإنه متلاعب لم يقدر حق حرمة الصلاة ولأنه إذا تكلم بقرآن قد أحوال فيه المعنى فكأنه صار ليس بقرآن كما قال الحنابلة: من تكلم بقرآن قد أحوال فيه المعنى فكأنه قال كلاماً ليس بقرآن ومن المعلوم أن من تكلم متعمداً في صلاته فصلاته باطلة.

يقولون: أن من تعمد وقرأ القرآن بقراءة تحيل المعنى فإن صلاته لا تصح ولو كانت غير الفاتحة لأنه بإحالته المعنى قد قرأ كلاماً ليس بقرآن ومن تكلم بكلام من بني آدم ليس بقرآن متعمداً فقد بطلت صلاته.

2) إذا أحوال المعنى عن جهل

إذا كان لحنًا يحيل المعنى لكنه عن جهل وليس بفاتحة الكتاب

الراجع - والله أعلم - صحة صلاته لأنه جاهل

القاعدة في هذا: أن الجاهل ليس كالمتمعد وإذا كانت قراءة القرآن في غير الفاتحة على الراجح أنه جائز ومستحب فإنه قد ترك هذا المستحب وهو غير متمعد ولم يتكلم بكلام فالأصل أن صلاته صحيحة .

#### ❖ القسم الثاني: لحن لا يحيل المعنى

1. ذهب الشافعية والحنابلة: إلى أن صلاته صحيحة مع الكراهة.

2. ذهب الحنفية والمالكية: إلى أن صلاته صحيحة من غير كراهة .

الحنفية قالوا: لأنه لو لم يقرأ فإنه صلاته صحيحة.

الجواب على هذا: نحن متفقون على أن صلاته صحيحة لكن خالف المأمور .

الدليل على هذا المأمور: ما جاء عند مسلم من حديث أبي مسعود البصري أن النبي ﷺ قال: ﴿يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ﴾ قوله ﴿يَوْمَ الْقَوْمِ﴾ هذا خبر بمعنى الأمر يعني لا يؤمن أحد إلا وهو حسن القراءة وهذا يدل على أنه خالف المأمور ولما كانت قراءته في غير الفاتحة مستحبة كان لحنه مكروهًا خلاصة:

الذي يخطئ في القرآن ويلحن؛ الراجح - والله أعلم - إذا كان ذلك عن غير تعمد ولا يحيل المعنى فإن صلاته مكروهة .

#### \* المسألة الثالثة: حكم إمامة المرأة الأجنبية، يعني ما حكم شخص يوم امرأة أجنبية؟

❖ الجواب على ذلك لا يخلو من ثلاث أحوال.

❖ الحالة الأولى: أن يؤم محارمه معهن أجنبيات فإن الصلاة صحيحة ولا كراهة .

مثل ذلك: أن يصلي معه رجل أو رجلان فإن الصلاة صحيحة

الدليل: ما جاء في الصحيحين من حديث أن بن مالك قال: ﴿فَصَفَّتْ أَنَا وَالتَّيْمُ وَرَاءَهُ وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا﴾ فدل ذلك على صحة الصلاة.

❖ الحالة الثانية: أن يصلي بامرأة أجنبية وحده ولو كانت خلفه

مذهب الجمهور: إذا صلى بامرأة واحدة فصلاته صحيحة ولكنها محرمة.

الدليل: لأن النبي ﷺ قال: ﴿لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بَامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ﴾ والحديث متفق عليه. وفي رواية: ﴿إِلَّا وَمَعَهَا رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ﴾ وهذا يفيد أن وجود الرجل ينفي الخلوة.

❖ الحالة الثالثة: أن يصلي بنساء أجنبيات ليس معهن رجل وليس معهن محارم . فصلاته صحيحة لكن الخلاف في الكراهة من عدمها

مذهب الحنفية والحنابلة: مكروه

هذا الذي يظهر - والله أعلم - وهو الكراهة وذلك لأن نفسه قد تشغله وتوسوس عليه وتذكره ما لم يكن يتذكر .

الدليل: أن النبي ﷺ كره أن يصلي بخميسة ذات أعلم وقال: ﴿إِنَّمَا أَهْتَنِي أَنْفَصَا عَنْ صَلَاتِي﴾ فإذا كانت هذه في الخميسة فما بالك بشخص يصلي بنساء ربما يشغل نفسه بتفكير ويفكر ويشغله ذلك؛ فإننا نقول: صلاته مكروهة وإذا كان لا يفكر ولا شيء فإن الأصل صحة الصلاة.

#### \* المسألة الرابعة: من صلى صلاة قضاء وصلى خلفه من يصلي أداء

يصح أن يصلي الإنسان الذي يقضي صلاته بمن يؤديها

صورته: شخص يقضي الصلاة ويكون إماما لمن يصلي الصلاة أداء

قول عامة أهل العلم: الصلاة صحيحة

#### \* المسألة الخامسة: إمامة المتنفل للمفترض، فما حكم الصلاة؟

اختلف في ذلك أهل العلم على قولين:

1. جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة: صلاة المفترض خلف المتنفل لا تصح

دليلهم: ما جاء في الصحيحين أن النبي ﷺ قال: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَلَا تَخْتَلَفُوا عَلَيْهِ﴾

قالوا: فإن الإمام إذا كان يصلي صلاة نافلة والمأموم يصلي صلاة فريضة فقد خالف المأموم إمامه فإن هذا يعد نوع مخالفة.

2. مذهب الشافعي ورواية عند الإمام أحمد اختارها ابن تيمية: إمامة المفترض خلف المتنفل إذا كان لا يُحِلُّ بالصلاة في الجملة فإن صلاته صحيحة

وهذا القول أظهر وأدلته أقوى

قالوا: إن معنى ﴿فَلَا تَخْتَلَفُوا عَلَيْهِ﴾ هو الاختلاف في الأفعال .

مما يدل على ذلك أدلة:

الدليل 1

قالوا: إنكم أنتم يا أصحاب القول الأول ترون أن الإمام لو كان مفترضا والمأموم متنفلا؛ فقد خالف المتنفل المفترض قالوا: ومع ذلك تصح صلاته لقوله ﷺ كما في صحيح مسلم من حديث أبي ذر قال: ﴿كَيْفَ بَكُمْ إِذَا كَانَ عَلَيْكُمْ أَمْرٌ يَخْرُجُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مِقَاتِهَا؟ قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَعَتْهَا فَإِنْ أَدْرَكَتْهَا مَعَهُ فَصَلِّهَا تَكُنْ لَكَ نَافِلَةٌ﴾ فلما جاز للمتنفل أن يصلي خلف المفترض مع وجود الاختلاف دل ذلك على أن هذا الاختلاف ليس هو الاختلاف في الأقوال ولا الاختلاف في النيات؛ إنما الاختلاف في الأفعال ولا اختلاف بين الإمام المتنفل أو المفترض بالمتنفل أو المفترض.

الدليل 2

قالوا: إنه قد ثبت في الصحيحين فرواه البخاري معلقاً بصيغة الجزم ورواه مسلم من حديث جابر: ﴿أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ بِطَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ أَتَتْ طَائِفَةٌ فَصَلَّى بِهِمْ ﷺ رَكَعَتَيْنِ﴾ قال الشافعي: فدل ذلك على أن الطائفة الثانية التي صلت الفريضة صلى بهم رسول الله ﷺ وهي في حقه نافلة فلما جازت للطائفة الثانية أن تصلي خلف الرسول ﷺ الذي قد صلى الفريضة بالطائفة الأولى دل ذلك على أنه لا أثر لاختلاف نية الإمام من نية المأموم وهذا استدلال قوي وهذا هو استدلال الشافعي - رحمه الله -

الدليل 3:

قالوا: ماجاء في الصحيحين من حديث جابر أنه قال: ﴿كَانَ مَعَاذٌ يَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِشَاءَ ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ فَيَصَلِّي بِهِمْ ثُمَّ إِنَّ مَعَاذًا صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً ثُمَّ أَتَى قَوْمَهُ فَأَمَّهُمْ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ فَانْقَلَبَ رَجُلٌ﴾

وجه الدلالة: قالوا أن معاذاً كان يصلي مع النبي الفريضة ويصلي مع قومه النافلة.

فإن قالوا: مَنْ قال لكم أن معاذاً صلى مع النبي ﷺ أنها فريضة ربما يكون صلى معه نافلة؟

فالجواب على ذلك بأمور:

أولاً: يبعد أن يكون معاذاً صلى مع النبي ﷺ في حقه نافلة لأن صلاته خلف النبي أفضل من صلاته مع قومه وحده

ثانياً: فقد روى البيهقي بسند لا بأس به من طريق ابن جريج قال: حدثني عمرو بن دينار عن جابر أنه ذكر حديث معاذ ثم قال: ﴿كَانَتْ لَهُ تَطَوُّعٌ وَلَهُمْ فَرِيضَةٌ﴾ وهذا إسناده لا بأس به .

ثالثاً: ما ثبت في صحيح البخاري من حديث عمرو بن سلمة ﴿أَنَّهُ أَمَّ قَوْمَهُ وَكَانَ ابْنُ سِتٍّ أَوْ ابْنُ سَبْعٍ سَنِينَ﴾

ومن المعلوم أن الصبي المميز صلاته في حقه نافلة وقد صلى قومه البالغون خلفه فريضةً ومع ذلك فهذا اختلاف في نية المأموم عن إمامه.

**رابعاً:** أن النبي ﷺ يقول كما في صحيح مسلم من حديث أبي مسعود البصري قال: ﴿يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَأَهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ﴾ ولم يفصل ﷺ إذا كان ذلك في فريضة أو نافلة وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال.

**الراجع - والله أعلم -** أن صلاة المأموم الذي يصلي الفريضة خلف إمام يصلي النافلة أنها جائزة.

**\* المسألة السادسة: صلاة مَنْ يصلي الظهر خلف مَنْ يصلي العصر ، يعني فرض واحد لكن النيتين مختلفتان**

فالخلاف في هذا نفس الخلاف في المسألة السابقة الجمهور يمنعون والقول الثاني يصحون

**الراجع:** جوازه وقد ذكر البيهقي من طريق ابن عائذ ﴿أن ثلاثة من أصحاب النبي ﷺ دخلوا المسجد ولم يصلوا الظهر فوجدوا الناس قد صلوا الظهر والآن يصلون العصر فدخلوا فلما سلموا قال أحدهم: أما أنا فدخلت معهم الظهر. وقال الآخر: فأما أنا فدخلت معهم العصر ثم صليت الظهر بعد. وقال الآخر: إنها جعلتها تطوعاً وصليت الظهر والعصر﴾ فهذه ثلاثة أقوال، قال: ﴿فلم يعنف أحدهم الآخر﴾ وهذا يدل على أن المسألة يسع فيها الخلاف

**مسائل وقوف المأموم مع إمامه.**

❏ إذا كان الإمام معه شخص واحد

فإن السنة أن يقف هذا الشخص عن يمين الإمام .

**الدليل:** ما جاء في الصحيحين من حديث ابن عباس: ﴿أن النبي ﷺ قام في صلاة الليل - قال ابن عباس - فقامت عن يساره فأخذ بشحمة أذني حتى أقامني عن يمينه﴾ فهذا يدل على أن السنة: اليمين وهذا محل إجماع عند أهل العلم.

❏ لو وقف عن يساره فهل تصح صلاته؟

1. **ذهب الحنابلة:** إلى أن المأموم إذا أدرك ركعة فأكثر فصلاته لا تصح وقالوا: وصلاة الإمام أيضاً لا تصح .

**قالوا:** لأنه من شروط الإمامة نية الإمامة فالإمام نوى إماماً لشخص ولم تصح مصافقة هذا الشخص فيكون صلى منفرداً وحده ولم ينو الانفراد فلا تصح صلاة المأموم ولا تصح صلاة الإمام .

2. **قول أكثر الفقهاء:** أن صلاة المأموم عن يسار إمامه أنها مكروهة ولكنها صحيحة

**الدليل:** قالوا: إن النبي ﷺ حينما قام ابن عباس عن يساره أخذه من شحمة أذنه حتى أقامه عن يمينه .

**قالوا:** فإنه لم يأمره أن يستأنف الصلاة فدل ذلك على أن الصلاة عن يسار الإمام أصلها صحيحة وكذلك فعله ﷺ كما في صحيح مسلم كما في حديث جابر بن عبد الله حينما قام عن يسار الإمام فأخذ بيده حتى أقامه عن يمينه

**هذا القول أرجح** أن الصلاة عن يسار الإمام ولو لم يكن عن يمينه أحد؛ أن الصلاة الصحيحة لكنها مع الكراهة على الخلاف بالتحريم لكن الصحيح أن الصلاة صحيحة مع الكراهة لأنه لم يأت أمر بذلك إلا بفعل.

❏ لو كان الإمام معه شخصان

1. **ذهب جماهير الفقهاء:** أن الإمام يتقدم الشخصين فيكون الإمام قائماً والشخصان خلفه.

2. **خلافاً لأبي حنيفة عنه في رواية: وإلا فالملذهب الحنفي موافق للجمهور**

**الدليل:** ما جاء في صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله قال: ﴿أتيت النبي ﷺ وهو يصلي فقامت عن يساره فأخذ بيدي حتى أقامني عن يمينه ثم جاء جابر بن صخب فوقف عن يساره فأخذ بأيدينا حتى أقامنا خلفه﴾ فهذا يدل على أن السنة أن يقف خلف الإمام.

**مما يدل على ذلك أيضاً:** ما جاء في حديث أنس: ﴿فصفت أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا﴾

❏ لو صلى الإمام وسطهما فجعل أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله فما حكم صلاته؟



**بعض أهل العلم:** قال باستحباب ذلك

**الدليل:** ما جاء في صحيح مسلم من حديث ابن مسعود أن ﴿الأسود وعلقمة أتياه فقال: قوموا فأصلي بكم فقال: فذهبنا لنقوم خلفه فأخذ بأيدينا فأقام أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله﴾ فهذا كان في أول الإسلام ثم نسخ كما ذكر ذلك البيهقي والحازمي في كتابه العظيم "الاعتبار".  
وإلا فإن في آخر الإسلام فإن ذلك قد نسخ وأما ما جاء في رواية الإمام أحمد أن ابن مسعود حينما ذكر ذلك قال: ﴿إني رأيت النبي ﷺ يصنع ذلك﴾ فهذه الرواية لو صحت فإن ذلك في أول الإسلام ولم يبلغ ابن مسعود النَّسخُ وإلا فإن رواية ﴿هكذا رأيت النبي ﷺ يصنع﴾ رواها الإمام أحمد وأبو داود وضعفها أبو عمر ابن عبد البر كما ذكر ذلك في التمهيد.

وعلى هذا فلو وقف الإمام بينهما لصحت الصلاة لكن السنة تركها.

**ما يدل على ذلك:** أن إمام العراة لو صلى فإنه يقف وسطهما فدل ذلك على أن ذلك جائز لكنه خلاف السنة.

❏ **لو وقف المأموم قدام إمامه .**

1. **ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة:** إلى أن من وقف قدام إمامه أن صلاة المأموم لا تصح.

**قالوا:** إن هذا يخالف الإمام وتقدم إمامه والسنة ألا يتقدم أحد إمامه وقد قال ﷺ ﴿إن الله وملائكته يصلون على الذي يصلون الصفوف﴾

وقال النبي ﷺ: ﴿تقدموا واثبتوا بي وليأتكم بكم من خلفكم﴾ وقال في حديث أبي مسعود: ﴿ليليني منكم أولي الأحلام والنهي﴾ فإذا تقدم المأموم إمامه؛ فإنه مخالف لما أمر النبي ﷺ أن يكون الناس خلفه.

**قالوا:** إن التقدم يحصل بتقدم عقب المأموم على عقب إمامه ولا أثر لطول الأصابع ولو افترضنا أن أصابع الإمام أطول من أصابع المأموم فلو تقدم المأموم بعقبه على عقب إمامه صارت صلاته باطلة

ولهذا خوفاً من تقدم المأموم على إمامه في الركعة الثانية مثل أن يقوم قالوا: يستحب أو يندب أن يتقدم إمامه قليلاً بحيث لا يخرج عن المصافة والاستحباب حكم شرعي لا يثبت إلا بدليل شرعي

2. **مذهب مالك:** إلى أن صلاة المأموم قدام إمامه صلاة صحيحة مع الكراهة إذا أمكن الاقتداء.

**أمكن الاقتداء:** مقدرة المأموم ومعرفة بالإتتمام يعني قادر بسماع الصوت أو رؤية الإمام

3. **رواية عند الإمام أحمد اختارها ابن تيمية:** صلاة المأموم مع إمامه هو واجب فغاية الواجبات تسقط مع العجز وعدم الإمكان

فإن كان ثمة عذر بأن يتقدم المأموم إمامه مثل مسجد الخيف في وقت الحج، فيحتاج الناس إلى أن يصفون وربما بعضهم جاهل لكن يصنع الصلاة فهذا حاجة زحام المساجد فإذا كان هناك حاجة وأمكن الاقتداء فيصح لأن غاية ما في ذلك أن يكون واجباً والواجب يسقط مع العجز وعدم الإمكان.

❏ فإن لم يكن ثمة حاجة فإن الصلاة لا تصح، وأرى أن هذا القول الثالث هو قول وسط.

❏ وعلى هذا فالذين يصلون في مسجد الخيف في الحج وهم ربما يكونون مصافين للإمام أو تقدموا قليلاً أن الأولى ألا يصلوا وأن يرجعوا فيصلوا خلفه لكنهم لو صلوا؛ **فالذي يظهر - والله أعلم -** مع شدة الزحام أن الصلاة صحيحة لكن الأولى تركها وأن ذلك واجب والواجب يسقط مع العجز وعدم الإمكان.

❏ إذا ثبت أن من تقدم على إمامه فإن ذلك إنما كان ذلك فيما وافقه في الجهة التي هي الجهة التي أدرك إمامه فيها

❏ إن كان عند الكعبة فإن كان المأموم في جهة غير جهة إمامه فإن تقدم المأموم على إمامه في غير الجهة كما في الكعبة فإن صلاته **صحيحة بالإجماع.**

**صورته:** لو أن إماماً صلى في الحرم خلف مقام إبراهيم وصلى شخص قريباً من الركن اليماني فهذا قد تقدم إمامه لكنه تقدم في غير الجهة التي يصلي فيها الإمام فتصح صلاته **إجماعاً حكى الإجماع غير واحد من أهل العلم.**

متى يكون المأموم تقدم إمامه؟

قالوا: إذا كان وافقه في نفس الجهة.

فائدة:

الصلاة خلف الإمام في الحرم في نفس الجهة هو الصف الأول وأن صلاة مَنْ كان أقرب إلى الكعبة من إمامه في جهة أخرى ليست هي الصف الأول في حقه.